

والأما فلا عرفت من أن معنى الاحتجاب الذات ليس بالذات المحققين
والاعتدال العقل السليم على أنه ما من احد لا يقتضيه عقل ولا نقل
وهو انما يناسب لو لم يكن للذات في معنى صحيح غير كمال الصفات لما
اذا ثبت حتى صحيح فلا جد لا يكره هو كما يستحق كمال الصفات يستحق
لكمال الذات طريق المعاني الى الاول فيصور وتكلم فيقول في اواخر
بعضهم في الحكم ان الشاغل للذات والذاتيات ليس مجرد والحي اية
لاستقلال الذات عن الوجود لا القبل من على الوجود وشاغل العقل
وصاحبه الحد والفوق واضح وما من من الالهام العظمى بربها لا ان
ياول والذات حارس سيد المحققين السيد الشريف ورسيد سري
ان المراد بالاختيار ما يكون حاصله لا اختيارا حقيقيا او يكون من
و على هذا الحكم منها حقيقة لان فهو مية الحقيقة يستلها لان الشاغل
الاختيار من كماله كما هو بعد بعض ثم انه بمن وجه الحكمة لو لم يكن
اعدها استقلال الذات في حقيقة كماله يستقل بها بالاختيار معنى
انه

انه ان اراد عقل وان اراد ترك ذاتها بما والاخر الاخر الاخر
انه يرتب عليه امر اختيارية فالشيء في حصوله امر اختيارية جعل
في حكم الاختيار في هذا المقام القرب وكما يشتمل الصفات الذاتية لان
كل صفة ترتب عليها افعال او امارة اختيارية بمعنى ان لها دلالا موصولا
و على توقفها كاشتهر ولا كما صرح به الامام الرازي ونقل غيره اطلع اهل
المشاهدة عليه من عدم احتياج الذات الى الصفات الموجودة ولا استقلال
الذات في الصفات كذا لا يشتمل الذات كماله لا استقلالها في افعال
الاختيارية وفي وجودها الذات في الاستقلال في الوجود او في كماله
تليخص من هذا الجواب والظاهر ان المراد ما كان اختياريا بنفسه او
اشبهه وبذلك من دفع ما ذكره بعض الحكماء من انه لا يخلو للاختيار معنى
واقعه كاشتهر على الذات في الصفات كما يخرج بطاير مقدمات الاختيار
مخرج بعينه الفعل المحيد كما هو حقيقة فالوجه الوجوه المحيد في جعل التعميم المذكور
في جانب العقل ايضا لان رايه ما كان في حكم العقل فان يكون

يشتمل الذات كذلك